

Document: EB 2017/120/R.16  
Agenda: 10(c)  
Date: 27 February 2017  
Distribution: Public  
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

## احتياجات السحب الثامن والثلاثين من مساهمات الدول الأعضاء للعام 2017

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

**William Skinner**

مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974  
البريد الإلكتروني: gb\_office@ifad.org

**Advit Nath**

المراقب ومدير شعبة المحاسبة والمراقب المالي  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2829  
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

**Allegra Saitto**

مديرة الإبلاغ المالي شعبة المحاسبة والاستثمار  
المؤسسي  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2405  
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة العشرون بعد المائة  
روما، 10-11 أبريل/نيسان 2017

للموافقة

## توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى النظر في احتياجات السحب الثامن والثلاثين من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2017، وإلى اعتماد القرار التالي:

يصادق المجلس التنفيذي، وفقاً للبند 5(ج) من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واللائحة الخامسة من اللوائح المالية للصندوق على سحب 35 بالمائة من مساهمات التجديد العاشر للموارد في أبريل/نيسان 2017، أو حسبما تنص عليه الاتفاقيات الإفرادية المبرمة مع الدول الأعضاء الإفرادية، لتغطية الصرف على القروض والمنح لعام 2017. وتغطي أية مبالغ أخرى مطلوبة لاحتياجات الصرف في عام 2017، والتي لا يشملها السحب من هذه المساهمات، من الأصول السائلة للصندوق. ويفوض المجلس التنفيذي رئيس الصندوق بالعمل وفقاً لهذا القرار.

## احتياجات السحب الثامن والثلاثين من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2017

- 1- تقترح هذه الوثيقة مستوى للسحب من مساهمات الدول الأعضاء لعام 2017 يستند إلى تقديرات الصرف على القروض والمنح لعام 2017.
- 2- ينص البند 5(ج) من المادة 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على الأحكام المطبقة على طلبات السحب من مساهمات الدول الأعضاء. وكان المجلس التنفيذي قد اعتمد في دورته الحادية والسبعين (في ديسمبر/كانون الأول 2000) سياسة تقضي بسحب 100 في المائة من مساهمات الدول الأعضاء لتغطية احتياجات الصرف. وتسمح هذه السياسة للدول الأعضاء باتخاذ ترتيبات منفصلة لوضع جداول زمنية للحصول خاصة بكل دولة عضو. وتستند سياسة السحب هذه على افتراض أن الترتيبات الفردية لن تؤثر سلباً على الاحتياجات التشغيلية للصندوق، وأنها ستظل سارية حتى تغييرها في إطار تجديد الموارد، عند الاقتضاء، أو حتى نفاذ الموارد التي يمكن طلب سحبها.
- 3- يقدر السحب (السيولة) الضروري لتلبية 100 في المائة من إسقاطات الصرف على القروض والمنح لعام 2017 بما يعادل 673.1 مليون دولار أمريكي. وكما هي الممارسة المتبعة، سيتم الإيفاء بطلب السيولة هذا من خلال استخدام أصول الصندوق السائلة الموجودة، وتحصيل وثائق المساهمة، وعائد الاستثمار والتدفقات من القروض. ويعكس طلب السحب الحالي لعام 2017 القسط الثاني المستحق من المساهمات غير المؤهلة بموجب قرار التجديد العاشر للموارد. وبناء على مستوى وثائق المساهمات والمدفوعات التي تم استلامها حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016، يمثل السحب مبلغاً يتراوح بحدود 317 مليون دولار أمريكي. وتجدر الإشارة إلى أن الأرصدة المذكورة أعلاه تتماشى مع الإسقاطات الواردة في الوثيقة EB 2016/119/R.19، المعروضة على المجلس التنفيذي في الدورة التاسعة عشرة بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2016. (لتيسير الرجوع إليها، ترد بعض التفاصيل في الملحق الثاني)، وسوف يتغير هذا الرقم مع تسديد الدول الأعضاء لمدفوعاتها خلال العام 2017، وسيتم تغطية الفرق بين احتياجات الصرف المتوقعة والأموال المتاحة من خلال استخدام الموارد الأخرى المذكورة أعلاه.

- 4- وترد قائمة بالدول الأعضاء التي لم تدفع بعد مخصصاتها في التجديدات السابقة في القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2016 (EB 2017/120/R.16). وسيبذل الصندوق قصارى جهده لضمان تسديد السندات الإذنية و/أو المدفوعات النقدية، حسب مقتضى الحال. بيد أنه ووفقاً لإجراء احتساب المبالغ التي تسحب من مساهمات الدول الأعضاء، والتي أقرها المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والخمسين (في سبتمبر/أيلول 1995)، لن تطرأ أي زيادة على المبالغ المطلوب سحبها لتغطية طلبات السحب التي لم يتم تسديدها.
- 5- ويبين الملحق الأول معلومات عن السحوبات الإجمالية المعتمدة للتجديد العاشر للموارد، وإسقاطات التجديد العاشر للموارد. ويتضمن كذلك تقديراً للصروفات المقبلة وطلبات السحب المتوقعة على أساس مستوى التعهدات الحالية للتجديد العاشر للموارد.

تقديرات السحوبات المقبلة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2018 المتوقع	2017 المتوقع	2016 الفعلي	
			النسبة المئوية للسحوبات خلال العام
%35	%35	%30	التجديد العاشر لموارد الصندوق
			النسبة المئوية التراكمية للسحوبات حتى نهاية العام
%100	%65	%30	التجديد العاشر لموارد الصندوق
			على أساس:
713.0	699.0	728.5	ألف - الصروفات المتوقعة <sup>أ</sup>
	-	702.6	باء - الصروفات الفعلية
-	-	(25.9)	جيم - الفرق (باء - ألف)
713.0	673.1 <sup>ب</sup>	634.1 <sup>ج</sup>	دال - 100 في المائة من احتياجات الصرف (ألف - جيم للسنة السابقة)
			القيمة الحالية لمساهمات الدول الأعضاء
			التجديد العاشر لموارد الصندوق
-	1 129.7	-	التعهدات المستلمة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول <sup>د</sup>
-	905.7	-	وثائق المساهمات المستلمة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول <sup>هـ</sup>
-	514.4	-	المدفوعات المستلمة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول <sup>و</sup>
-	317.0	-	المبالغ المطلوبة (طلب السحب) <sup>ز</sup>

<sup>أ</sup> تستند هذه التقديرات إلى أسعار الصرف السائدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. وتأخذ السحوبات المتوقعة بعين الحسبان النمط الاعتيادي للسحب لحافطة القروض والمنح.

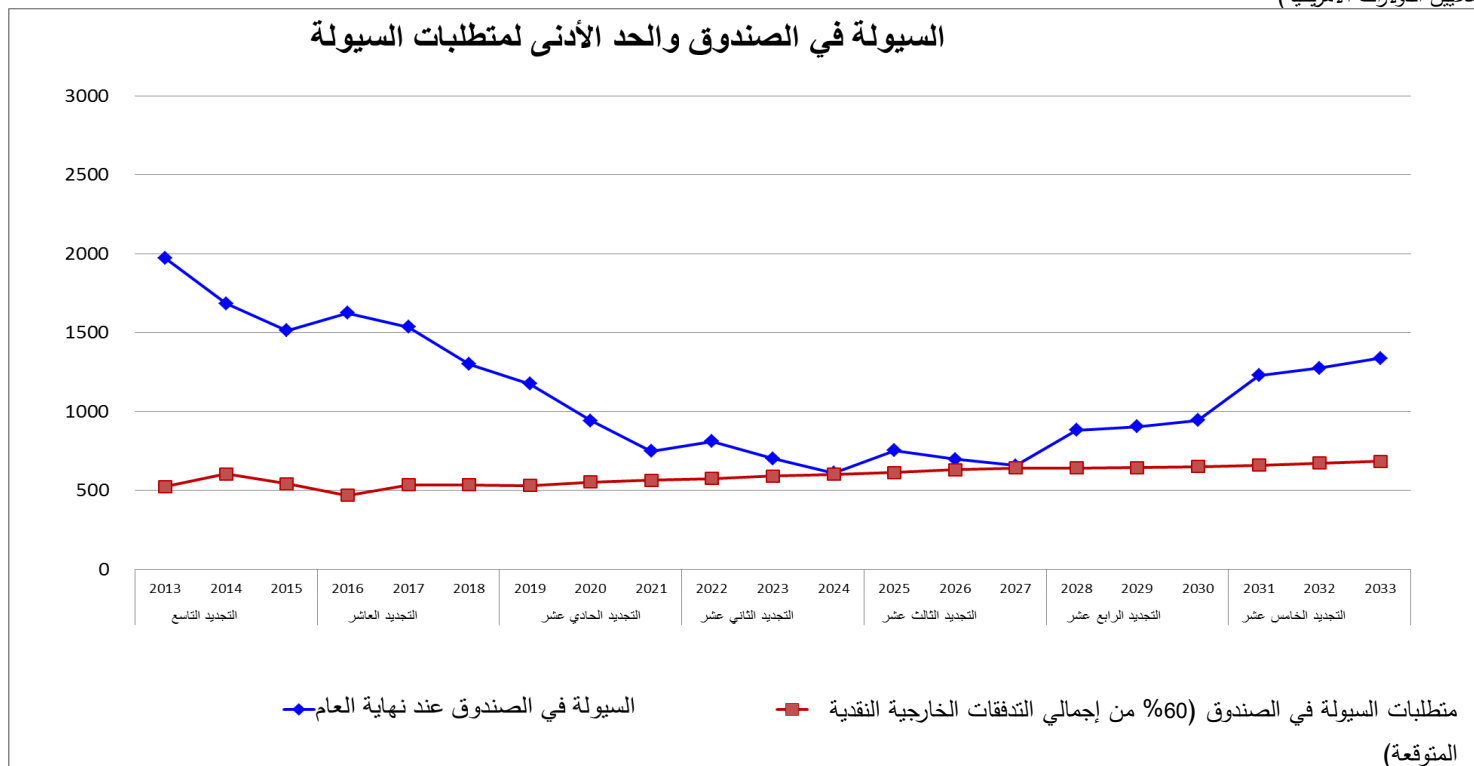
<sup>ب</sup> يتضمن هذا المبلغ الفائض من عام 2015 وقدره 94.4 مليون دولار أمريكي.

<sup>ج</sup> يتضمن هذا المبلغ الفائض من عام 2016 وقدره 25.9 مليون دولار أمريكي.

<sup>د</sup> تشير تعهدات ووثائق المساهمة في التجديد العاشر للموارد إلى الأرصدة، بما في ذلك المساهمات التكميلية.

<sup>هـ</sup> محسوبة على أساس: 35 بالمائة من وثائق المساهمة المستلمة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول.

التدفقات النقدية والسيولة في الصندوق  
(بمليين الدولارات الأمريكية)



\* الافتراضات النقدية التي تحرك هذه الأرقام هي: ملامح الصرف على القروض لمدة 14 سنة، بنسبة 12% لوسطي إلغاء القروض نمو النفقات الإدارية بمعدل 2% خلال التجديد العاشر للموارد، وبعد ذلك التضخم. معدل العائد على حافظة الاستثمار بحدود 2.69% للأعوام 2016 و 2017 و 2018، ويحدود 2.69% لعام 2019، و0.5% من عام 2020 وصاعدا؛ تحصيل مساهمات الدول الأعضاء في تجديد الموارد استنادا إلى توجهه السائد في التجديد الثامن؛ معدل تضخم قدره 1.9% سنويا. افتراض أن تكون المساهمات في التجديد العاشر بحدود 1.126 مليار دولار أمريكي، وهو المستوى الفعلي للمساهمات في التجديد العاشر بتاريخ 31 ديسمبر/ كانون الأول 2015، وافتراض بقاء مبالغ التجديدات اللاحقة ومستويات برنامج القروض والمنح ثابتة بالقيم الفعلية.